André Chieng
La Pratique de la Chine
En compagnie de François Jullien
(Paris: Grasset, 2006). 288 p.

الممارسة الصينية

مسعود ضاهر

باحث وأستاذ في الجامعة اللبنانية.

ـ ١ ـ

هل صحيح أن الصينيين واليابانيين وباقي شعوب دول النمور الآسيوية هم في موقع المنفِّذ لمقولات الغرب ويضعون أنفسهم في خدمة رساميله التي توظَّف بكثافة في منطقة جنوب شرق آسيا؟

وكيف حققوا إذاً هذه النهضة السريعة، ومنهم من ينافس الغرب بأسلحته لا بل يتفوق عليه، على غرار تفوق اليابان في مجال صناعة الروبوت وبعض السلع الإلكترونية المتطورة؟ وهل الصناعات المتطورة وثورات العلوم والتكنولوجيا والبيولوجيا وغيرها هي الآن حكر على الغرب كما كانت حتّى أواسط القرن العشرين؟ على غرار الموقف في الغرب من النهضة اليابانية المستمرة منذ القرن التاسع عشر، يكرر غالبية المثقفين الأوروبيين والأمريكيين اليوم مواقف مشابهة تجاه حركة التحديث في الصين، ولا يرون فيها سوى تقليد لمقولات الغرب، واستناد إلى رساميله ومقولاته النظرية وتكنولوجيته المتطورة.

لكن، وبعد أن أصبحت اليابان والصين ودول آسيوية أخرى شريكاً للغرب في تلك الثورات، لم يعد بمقدور الباحثين الغربيين القول بأن تلك الدول هي مجرد ملحق اقتصادي للتوظيفات الغربية من جهة، ومقلِّد لمقولات التحديث الغربية من جهة أخرى. لذلك اتخذ الباحث أندريه تشانغ موقفاً عقلانياً من المقولات الأيديولوجية الغربية التي فندها بالتفصيل في كتابه الجديد **الممارسة الصينية** الذي شكّل نقطة تحول مهمة في الدراسات الغربية تجاه الصين بشكل خاص والدول الآسيوية بشكل عام، فهو باحث فرنسي من أصل صيني، على درجة عالية من الثقافة النظرية والخبرة الاقتصادية معاً، وهو يتقن اللغة الصينية إلى جانب الفرنسية والإنكليزية ولغات أخرى، ويقيم بين باريس وبكين، ويتولى إدارة مجموعة كبيرة من المؤسسات العاملة بين فرنسا والصين، ويقدم استشارات مهمة لشركات عالمية توظف مليارات الدولارات على الساحة الصينية. لم يكن هاجسه أيديولوجياً، لأنه ليس على قناعة بأولوية الغرب على الشرق في النظام العالمي الجديد، وقدَّم صيغاً عقلانية للتعاون تمهد الطريق لعلاقات طبيعية بين الجانبين

على أساس المصالح المشتركة ودون النظر إلى الشعارات الأيديولوجية السائدة.

بدأ المؤلّف كتابه بأسئلة منهجية بالغة الأهمية: هل الصينيون مشاركون فعلاً في بناء النهضة الصينية بمقولات صينية وأخرى مستفادة من تجارب التحديث الناجحة في العالم، أم أنهم في حالة تبعية ثقافية وتقنية ومالية للغرب؟ أليس لديهم نظام قِيَم مختلفاً وطريقة أخرى في التفكير والممارسة؟ وكيف بمقدور الغرب أن يقيم علاقات تعاون مع الصينيين إذا كانوا مقلدين له؟ وما هي أفضل الطرق للتخلص من تلك المقولات الأيديولوجية البالية ولبناء مؤسسات مشتركة بين الصينيين والغربيين على أساس الاحترام المتبادل؟

لقد تشوهت علاقات الغرب بالشرق الأقصى فعلاً بسبب رؤيتين خاطئتين: إعجاب الغرب الخادع بحكمة الشرق الخامل من جهة، والخوف المضمر الذي يُكِنُّه الغرب لنهضة الشعوب الآسيوية من جهة أخرى.

تجدر الإشارة إلى عشرات الكتب والدراسات التي تظهر خوف الغرب من نهضة العرق الأصفر، والذي عبرت عنه مقولة تتكرر باستمرار: «إذا استيقظت الصين اهتز العالم». فالغرب يريد الشرق أن يبقى حكيماً ولكن فقيراً ومتخلفاً، يعتاش على فتات الرساميل الغربية، ويبقى في حالة استيراد دائم للتكنولوجيا الغربية. وحين تملَّك الآسيويون التكنولوجيا وطوَّروها، وغزت سلعهم الرخيصة الأسواق العالمية، واختل الميزان التجاري بين الصين والولايات المتحدة بشكل حاد حتّى تجاوز المائتي مليار دولار في العام ٢٠٠٦، دب الذعر في صفوف عتاة الرأسمالية الغربية، فقد تحولت الصين بسرعة إلى دولة عملاقة ذات كثافة سكانية تزيد على المليار وثلاثمائة مليون نسمة، وتمتد أراضيها على تسعة ملايين وستمائة ألف كم[٢]، ولديها موارد اقتصادية وافرة، وتمتلك قوى بشرية هائلة وقادرة على المنافسة الجدية.

تملكت الصين التكنولوجيا المتطورة وفائضاً كبيراً من الرساميل، وأمدَّت أسواق العالم بسلع جميلة أسعدت الملايين من الناس على امتداد العالم كلّه، وبدأ يدور سجال حاد بين الاقتصاديين حول دور الرساميل الخارجية في إطلاق نهضة الصين، فمنهم من رأى أن وفرة إنتاج السلع في الصين يخدم أصحاب تلك الرساميل. وهي تقدّم سلعاً رخيصة تستفيد منها الطبقات الفقيرة والوسطى في دول الغرب أكثر مما يستفيد منها العامل الصيني الذي ينال فقط أجراً ضئيلاً. ولا تعود للصين سوى نسبة ضئيلة من الأرباح أو فائض القيمة من السلع المنتجة.

ـ ٢ ـ

تضمَّن الكتاب مقدمة وسبعة فصول هي: الحقيقة والمواربة، الإبداع والتحول، الفضيلة والتناقض، البطل والاستراتيجي، الفاعلية، التنظيم الاجتماعي، الاستدراك والعولمة. تبدو هذه العناوين ذات طابع شمولي تجمع بين الفلسفة، والتاريخ، والاجتماع، والاقتصاد، والسياسة، وعلم الحضارات. فالكتاب بأكمله دراسة مستفيضة للمقارنة بين أبرز المقولات الغربية وما يماثلها في الصين، إذ ينظر الصينيون والغربيون إلى الموضوعات عينها من زوايا مختلفة تماماً، بسبب اختلاف مقولات التراث الثقافي لدى الجانبين، والتي

تسهل أو تعيق وضع المقولات النظرية في التطبيق العملي. ويصاب كثير من الباحثين الغربيين بالدهشة، وبالمرارة أحياناً، لتعثر مشاريعهم الاقتصادية في الصين لأسباب تبقى مجهولة لديهم، وفي طليعتها عدم معرفتهم بتراث الصينيين وميلهم إلى اتّخاذ القرارات بطريقة جماعية، وليس فردية على غرار ما هو سائد في المؤسسات الأوروبية والأمريكية. يضاف إلى ذلك أن لدى الصينيين حدس طبيعي بأن الغربيين يعملون على إفشال تجربتهم في التحديث، وعلى إدخال الصين في أزمات داخلية واجتماعية حادة يمكن أن تقود إلى تفكُّكها من الداخل، على غرار ما حلّ بالاتّحاد السوفياتي، وهم يُبدون حذراً شديداً، لا بل مبالغاً فيه، من المقولات الغربية التي تنصح الصينيين باعتماد طرق غربية، حتّى لو كانت ناجحة، في إدارة المؤسسات السياسية والاقتصادية والثقافية والإدارية الصينية. ويرى بعضهم في المقولات الغربية، خاصة الديمقراطية على الطريقة الأمريكية، محاولة مكشوفة لاحتواء الصين وإدراجها قسراً في النظام العالمي الجديد من موقع التبعية لمقولات الحداثة الغربية دون سواها. بالمقابل، يجهد الصينيون في إعادة اكتشاف تراثهم الثقافي الخاص بهم، واستنباط طرائق للإصلاح والتحديث تنسجم مع تقاليد الصين وتراثها التقليدي. وليس صدفة أن تستعاد مقولات حكماء الصين القدامى ويعاد نشرها على نطاق واسع. يكفي التذكير بأن الصين فتحت قرابة مائتي معهد في جميع أنحاء العالم خلال السنوات الخمس الماضية، حملت جميعها اسم كبير حكماء الصين كونفوشيوس، تدرس اللغة الصينية وآدابها، وتاريخ الصين وفلسفتها، والطب الصيني، والمطبخ الصيني، والموسيقى الصينية، وهاجسها إظهار دور الصينيين في الاكتشافات العلمية التي مهدت السبيل للنهضة الغربية المعاصرة، وأبرزها: اكتشاف البارود، والطباعة، والبوصلة، والورق وغيرها.

لقد بقيت الصين حتّى مطلع النهضة الأوروبية الحديثة في القرن السادس عشر ترى نفسها مركز العالم دون منازع، وكان لتلك النظرة الانطوائية الأثر السلبي في تخلف الصين عن ركب الحضارة الحديثة التي انطلقت من أوروبا وعمت العالم كلّه. واستمرّت ترفض كلّ ما هو غربي، حتّى تمّ إيقاف الثورة الثقافية فيها والتي جمدت الصين خلال سنوات ١٩٦٦ ــ ١٩٧٦ وأرجعتها كثيراً إلى الوراء. بالمقابل، استفادت اليابان من نهضة الغرب طوال أكثر من قرن منذ بداية إصلاحات الإمبراطور المايجي في العام ١٨٦٨، قبل أن تتعرف إليها الصين المعاصرة بعد حركة الإصلاح والانفتاح التي قادها دينغ شياو بينغ في العام ١٩٧٨.

لقد عالج هذا الكتاب، وبقدرة بحثية فائقة، مكامن الخلل في العلاقات بين أوروبا والصين. وأبرز بوضوح كيف أن تفسير المفاهيم السائدة كالحقيقة، والفضيلة، والأخلاق، وغيرها من القيم الإنسانية يختلف جذرياً بين الصينيين والغربيين. يربط الصينيون أي مفهوم نظري بخدمة الناس، فهم أقرب إلى الممارسة التطبيقية الملموسة من التجريد النظري الذي برعت فيه الفلسفة الغربية، وهم يطبقون مبدأ الواقعية المتدرجة في مختلف المجالات، مع ميل واضح نحو الشمولية في معالجة القضايا بشكل تدريجي، وتجنب الحلول الجذرية

والسريعة. وهم يستندون في ذلك إلى حكمة صينية: «من أدرك الكثير لا يأبه لفقدان القليل».

يغوص المؤلّف في تحليل قضايا التحديث في الصين على خلفية مفاهيم التراث التقليدي الصيني في المعالجة الشمولية. وترتكز الفلسفة الصينية على مبدأ التوازن والانسجام بين الإنسان والعناصر الكونية الأربعة: البيئة، والماء، والموارد الطبيعية، والفضاء الكوني. وهي مستقاة من المكونات الخمسة في الفلسفة الصينية القديمة: التراب، والماء، والنار، والأخشاب، والمعادن. لذلك يواجه قادة الصين اليوم انتقادات لاذعة بسبب سياسة الاستنزاف التي يعتمدونها إلى جانب الدول الصناعية الكبرى في عصر العولمة، التي أدت إلى استنفاد حاد للموارد الطبيعية يهدد بتدمير البيئة الطبيعية والتصحر، وإلى بروز خلل واضح في التوازن بين عناصر البيئة الأرضية يقود لاحقاً إلى خلل مدمر في علاقة التوازن بين الأرض والفضاء الكوني المحيط بها. ويقدم الكتاب المتميز دراسة تحليلية معمّقة ومستقاة من دروس التاريخ لدى الصينيين والغربيين معاً، وهي دروس مفيدة جداً لقادة العولمة التي تشكل محطة بارزة في مسار التاريخ العالمي. فالثورات المتواصلة في المعلومات والتواصل والجينات والتكنولوجيا وغيرها أحدثت قفزات سريعة في المراحل التاريخية لم تكن ممكنة في العصور السابقة. وفي حين كانت الأديان والنظم الأخلاقية تحضُّ على الفضائل السلوكية لدى الأفراد والجماعات وتحتل مكانة بارزة في التاريخ العالمي، فإن عصر العولمة يشهد تراجعاً مريعاً في نظام القيم يهدد الانسجام والتوازن بين الناس من جهة، والبيئة من جهة أخرى. ولا بدّ من إبداع قواعد جديدة لضبط سلوك الأفراد والجماعات.

ـ ٣ ـ

استفاض المؤلّف في مناقشة مفهوم الإبداع الذي يركز على الطابع الفردي في الحضارة الغربية، والجماعي في الحضارة الصينية. وناقش مفهوم القيم المستندة إلى الحكمة لدى الصينيين، وإلى تعاليم الأديان السماوية لدى الغربيين. ولاحظ أن الصين التي تحتل مجالاً واسعاً في الأسواق العالمية ما زالت تفتقر إلى الماركات الخاصة بها، وإلى بروز أسماء صينية على المستوى العالمي في مختلف مجالات الإبداع. كما لاحظ أن مسألة «الملكية الفكرية» لا تحظى باهتمام كبير لدى الصينيين، بسبب غلبة العمل الجماعي على العمل الفردي. ولا تجد بعض المؤسسات الصينية حرجاً في تقليد الماركات العالمية وبيعها بأسعار زهيدة.

تعيش الصين مرحلة انتقالية لا يمكن تحديد آفاقها المستقبلية بدقة، وبما أنّها بلاد واسعة وكثيرة السكان، فَكُلّ ما يقال عنها يبدو صحيحاً من جانب، وصحيحاً أيضاً من الجانب الآخر. فهي بلد التبدلات المتسارعة، والتناقضات المتزايدة على مختلف الصعد، لأن الحركة بحدّ ذاتها مصدر تغيير، وبالتالي مولِّدة للتناقضات، حسب تعبير الرئيس الصيني السابق ماو تسي تونغ. وتبنى ورثته مقولة «التناقض الأساسي والتناقض الثانوي» التي اشتهرت بها أدبيات الفلسفة الماركسية، فهناك تحولات جذرية في الصين ترافقها تناقضات مستجدة على الدوام، وهي ليست شبيهة بالتحولات والتناقضات المنتشرة في باقي

المجتمعات. ولا يمكن الحديث على أي تغيير في البنى الاقتصادية لا يرافقه تغيير في البنى الاجتماعية والسياسية. ويتولى الحزب الشيوعي الصيني إدارة البلاد منفرداً حتّى الآن، لأسباب يعتبرها المؤلّف موضوعية وضرورية لحماية وحدة الصين من التفكك. وبرز اتّجاه واضح في مؤتمر الحزب الأخير لاعتماد المزيد من الليبرالية السياسية، سواء داخل صفوف الحزب أو على المستوى العام.

لقد برز خلل حاد بين المناطق الصينية، وزادت حدة التناقضات الاجتماعية بين طبقات الشعب الصيني، وبين المدن والأرياف. ويقدر الدخل الفردي في المدن الكبرى، كـ: بكين وشانغهاي وشينزن وغيرها بعدة أضعاف الدخل الفردي في المدن الصغرى وفي الأرياف البعيدة، وفي حين اقتربت معدلات الدخل في مناطق شرق الصين من النسب العالمية ما زالت مناطقها الغربية تعاني نقصاً حاداً في التوظيفات والاستثمارات الإنتاجية، وتأزماً في الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية. فالسياسة الاقتصادية التي اعتمدت حتّى الآن لم تكن متوازنة، بل أدت إلى نمو هائل في بعض المدن والمناطق، في حين بقيت مناطق أخرى تعاني الجوع والفقر وتدني الموارد المعيشية. ولدى الصين اليوم طاقات بشرية كبيرة مهمشة، رغم انقضاء ثلاثة عقود على بداية حركة التحديث. وأفضت أواليات اقتصاد السوق إلى مزيد من التناقضات الاقتصادية والاجتماعية، لكن وجود قوة مركزية كبيرة على رأس السلطة السياسية والجهاز الإداري شكَّلَ صمام أمان لحلّ عدد من المشكلات بصورة تدريجية، وما زالت قادرة على منع الاضطرابات الكبيرة التي تهدد مسيرة التحديث بكاملها.

لكن انتشار الفساد على نطاق واسع يحتاج إلى قوة مركزية نظيفة وسياسة شفافة لمحاكمة الفاسدين والمفسدين. وتشهد الصين حالياً موجة عارمة من المحاكمات التي أطاحت بقيادات كبيرة في الحزب الشيوعي، بسبب استغلال النفوذ، والرشوة، وتسويق سلع غذائية ومواد طبّية فاسدة.

اعتمدت الصين سياسة التحولات المتسارعة رغم علم قيادتها المسبق بالتناقضات الكبيرة التي ترافقها، لكن المواطن الصيني يتمتع بالصبر إلى أن يأتي دوره في عملية التنمية البشرية والاقتصادية المستدامة التي تطول الإنسان والبيئة والمجتمع. وتبنت الصين مقولات المصلح دينغ شياو بينغ في «قطع الجسور على مراحل» بعد وضع ركائز ثابتة تصلح كنقاط ارتكاز لِكُلّ منها، فاستقطبت نسبة كبيرة من الرساميل الخارجية، خاصة اليابانية والأمريكية والأوروبية منها، فتجمعت لديها موارد مالية ضخمة، وتملكت نسبة كبيرة من سندات الخزانة الأمريكية، ولديها الآن مليارات الدولارات الجاهزة للتوظيف داخل الصين وفي مختلف أرجاء العالم.

تتعرض الصين اليوم لهجوم شرس من جانب الشركات الغربية بعد أن غزت السلع الصينية أسواق العالم، وباتت رساميلها الخارجية تشارك تدريجياً في السيطرة على أسواق النفط، وتنال حصة الأسد في مشاريع التنمية في كثير من دول العالم، وحصلت مؤخراً على حصة متزايدة من تجارة الأسلحة وغيرها. نتيجة لذلك لم تعد الصين توصف بالمستعمرة المفتوحة للرساميل الخارجية، كما كانت في السنوات الأولى لنهضتها، بل بات ميزانها التجاري مختلاً جداً لصالحها مع غالبية دول العالم. ويعزو

الاقتصاديون هذا الخلل إلى وفرة اليد العاملة الصينية الرخيصة، وتدني الأجور والخدمات الصحية والاجتماعية، وأسلوب العمل الجماعي، وكثرة ساعات وأيام العمل، وغيرها. وعلى عكس اليابان، التي أصيب اقتصادها بأمراض النظام الرأسمالي المتطور وبدأ يعاني أزمات حادة واضطراباً سياسياً مستمراً منذ العام ١٩٩٣، فإن اقتصاد الصين ما زال يعيش مرحلة نمو متصاعد وثابت بنسبة تتراوح ما بين ٧ ــ ٩ في المئة سنوياً. وليست هناك مؤشرات على تباطؤ تلك النسب في السنوات القليلة القادمة، كما إنَّ توقع اضطرابات عمالية أو فلاحية لا يبدو محتملاً في المرحلة الراهنة، لذلك يعيش الصينيون نشوة تحقيق المزيد من الانتصارات والتبدلات الإيجابية على مستوى الأفراد والجماعات والمناطق. لقد نجحت سياسة «المراحل الأربع» التي أطلقها رائد حركة التحديث في الصين، الرئيس دينغ شياو بينغ، فقد أقيمت على أولوية: التحديث التدريجي في الزراعة، ثمّ الصناعة، ثمّ العلوم، ثمّ التكنولوجيا. فالصين بلد زراعي بامتياز، ورغم التبدلات الإيجابية التي رافقت حركة التحديث خلال العقود الثلاثة الماضية فإن بعض الأرياف الصينية ما زالت تعاني مشكلات حادة، كالفقر، والبطالة، والأمية، والتصحر والأمراض، وهي مشكلات حقيقية لأنها تطول مئات ملايين الصينيين. مع ذلك، أعطت تلك الاستراتيجية ثماراً يانعة خلال الثلاثين سنة الماضية.

ونظراً لكثافتها السكانية واتساع أراضيها والخلل الكبير بين قومياتها ومناطقها، لا تستطيع الصين اجتياز النهر بقفزة واحدة، لذلك وضعت ركائز صلبة لعبور تدريجي من ضفة الفقر والتخلف الجماعي إلى ضفة البحبوحة واليسر والتقدّم الذي يطول جماعات متعاقبة من الصينيين. إنّها استراتيجية التطور الجماعي الذي يحتاج إلى جهود كبيرة لإيصال الصينيين، بجميع قومياتهم وطبقاتهم ومناطقهم، إلى التنمية البشرية والاقتصادية المستدامة. ورأى المؤلّف بحق، وهو أبعد الناس عن مبادئ الشيوعية، أن عملية التغيير الجذري والتحديث الدائم لم تكن ممكنة دون القيادة المركزية للحزب الشيوعي الصيني، فهو يلعب دوراً أساسياً في عملية ضبط الأمن والاستقرار وحماية المكتسبات السابقة، فأفرد له صفحات واسعة من التحليل الموضوعي، دون السقوط في الأيديولوجيا المبتذلة، كوصفه ــ مثلاً ــ بالحزب الذي يعادي الديمقراطية وحقوق الإنسان وفق التصنيف الغربي لهما.

❖ ❖ ❖

ختاماً، تميَّزَ هذا الكتاب بالدقة والموضوعية، فمؤلّفه على دراية عميقة بتراث الصين ودورها التاريخي في الحضارة الإنسانية، وبأهمية تفاعلها مع الغرب بعد أن انفتحت بالكامل على كلّ ما هو إيجابي في الحضارة الغربية. وهو يدير شركات كثيرة تعمل بين الصين وفرنسا، وتتوزع إقامته بين باريس وبكين. وأبدى حرصاً ملحوظاً على استمرار حركة التحديث في الصين على قاعدة «الاشتراكية بخصائص صينية». وأكد على عدم وجود مصلحة للغرب في العداء للصين أو العمل على احتوائها أو تفكيكها أو قطع الطريق على حركة التحديث فيها. وأثبت هذا الكتاب، بأدلة قاطعة، أن الصين استيقظت دون أن يرتجف العالم، بل فرح كثيراً بيقظتها ■